الى غيره لكنه فاته بدى باليمين في اللبس ونحوه وفاته بحقه لان الله تعالى
اختاره وفضله ثم يجب ذكر الحق فلا يتوجه اليمين الا اخر البيهقي
لما ذكر ان الفضل اكثر حم م د ن ه في اللباس عن ابي هريرة وزاد في الكبير
عزوه للبخاري ولا ادري لاي شئ تركه هنا وظاهر صنيعه ان انكلا من
الكل وهو وهم فلم يقل مسلم ولا ابن ماجة لكن الخ

اذا انتهى احدكم اى انتهى به السير حتى وصل الى المجلس اى مجلس التحادث
والمسامرة بين القوم المجتمعين للتحدث فيه وهو المنادى فان وسع
بدنا به للمفعول اى فسح وفي رواية للفاعل اى فسح له لخوه المسلم
كما في رواية فليجلس فيه وكما يأتي للكرامة والا اى وان لم يوسع له فلينظر
الى اوسع مكان يعني مكان واسع يراه في المجلس فليجلس فيه ان لم يسا
والا انفرق ولا يزاحم غيره فيؤذيه ولا يجلس وسط الحلقة للتوعد
عليه باللعن بل لامرأة لخبر الا اتى ولا امام غيره لانه اضر له وان
اذن حياء كما يقع كثيرا ولا يقيم احد المجلس مكانه فانه منهي عنه
كما يأتي في اخبار ولا يستنكف ان يجلس في اخريات الناس بل يقصد
كسر النفس ومخالفة الشيطان ويسلك سبيل اولياء الرحمن فاز من
الرضي بالدون من شرف للمجالس كما في خبر يأتي وقد كان المصطفى يجلس
حيث انتهى به المجلس كما يأتي وقد تقدم له بتلا بالتنافس في ذلك وهم في
هذا الزمان وقبله بازمان سيما المعلمون ولو علموا ان الصدر صدر
حيث حل لما كان ما كان وبيد في القيام لمن دخل عليه ذو فضل
ظاهر كعلم وصلاح بقصد البركة والاكرام لا الرياء والاعظام
ويحرم على الداخل تحمة القيام له البغوي ابو القاسم في المعجم ط
هب عن شيبة ضد ابن عثمان بن عثمان المكي العبدري الحجبي نسبة
لمهملة والجيم صاحب مفتاح الكعبة قال البيهقي اسناده حسن

اذا انتهى احدكم الى المجلس بحيث يرى الجالسين ويرونه ويسمعون
كلامه فليسلم عليهم ندبا موكدا تقدم ان عبد البر الاجماع على ان
ابتداء السلام ورده فرض فان بدا اى عن له ان يجلس معهم فيجلس
ان شاء ثم اذا قام لينصرف فيسلم عليهم ايضا ندبا موكدا وان قصر
الفصل بين سلامه وقيامه وانه قام فورا وعلله بقوله فليست
الاولى باحق اى باولى من التسليمة الاخرة اى كلا التسليمتين حق
وسنة وكان التسليمة الاولى اخبار عن سلامتهم من شره فكذا الثانية
اخبار عن سلامتهم من شره عند الغيبة وليست السلامة عند الحضور

اولى

قوله والا انفرق لعله انصرف اه

بسنته مح

اولى من السلامة عنده الغيبة قال النووي ظاهر الحديث انه يجب على الجماعة
رد السلام على من سلم عليهم وفارقهم وقول القاضي والمتولي السلام عند
المفارقة دعاء يندب رده ولا يجب لان التحية انما تكون عند اللقاء
رده الشافعي في باب السلام سنة عند الانصراف كما هو عند الجلوس
قال اعلم النووي والحق هو الصواب حم د ت حب ك وكذا النسائي
في يوم وليلة عن ابي هريرة قال ت حسن صحيح قال في الاذكار واسانيده
جيدة قال المنذري وزاد فيه رزين ومن سلم على قوم حين يقومون منهم
كان كأربكم فيما خاضوا فيه من الخير بعده

اذا انفق الرجل في رواية بدل له المسلم على اهله اى زوجته واقاربه
او زوجته وبيم ملحقون بها بالاولى لانه اذا اثيب في الواجب ففي غيره
اولى نفقة حذف المقدار لارادة التعميم فتشمل الكثيرة والقليل وهو
يحتسبها اى والحال انه يقصد بها الاحتساب وهو طلب الثواب
من الوهاب كانت وفي رواية للبخاري فهو له صدقة اى يثاب
عليها كالصدقة واطلاق الصدقة على الثواب مجاز والصارف عن
الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت
الصدقة عليها اى الفرض والعلاقة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى
المجازي ترتب الثواب عليها وتسببها وكبرها فيه والتشبيه في اصل الثواب
لا في كميته وكيفيته فسقط ما قيل الا نفاق واجب والصدقة لا تطلق
الا على غيره فكيف يشبه بان وانهم قوله يحتسبها ان الغافل عن نية
التقرب لا يكون له صدقة وكذا تعقبه على نفسه وداب قارن
نوى بها وجه الله اثيب والا فلا قال ابن المنير وتسمية النفقة صدقة
كتسمية الصداق نحلة فلما كان احتياج المرأة للرجل كاحتياجه اليها
في اللذة والتحصين وطلب الولد كان الاصل ان لا يلزمه لها شئ
لكنه تعالى خصه بالفضل والقيام عليها فمن ثم اطلق على الصداق
والنفقة صدقة وفيه حث على الاخلاص واحضار النية في عمل ظاهر
او فعي حم ق ن عن ابي مسعود واسمه عقبة بالقاف

اذا انفقت المرأة على عيال زوجها اوضيف ونحو ذلك حتى الطعام الزيم
في بيت زوجها اى مما فيه من نحو طعام وقد اذن لها بالتصرف فيه
بصريح او ما يترك منه تقه كاطراد عرف وعلم رضى حال كونها غير مفسدة
له بان لم تجاوز العادة ولم تقصد ولم تبذر وقيد بالطعام لان الزوج
يسمح به عادة تخلاف النقد ونحوه فان اضطرب العرف او شكت